



University

October University for

Modern Sciences and Arts

Established by Dr. Nawal El Degwi in 1996



UNIVERSITY
of
GREENWICH

كتيب التوعية بحماية حقوق الملكية الفكرية



كلية الصيدلة

جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب

المقدمة

الممارسة الفكرية الإبداعية من أشرف الممارسات الإنسانية، ومن هذه الممارسات تتبلور ثقافات الأمم وتبني الحضارات. لذلك استحق أفرادها التكريم والتقدير وإصباح الحماية على إنتاجهم بكافة أشكاله الأدبية والفنية والصناعية، وتمكينهم من استغلال حقوقهم الفكرية المترتبة على هذا الإنتاج؛ لحفظ حقوقهم وإحاطتهم ببيئة محفزة مطمئنة تساعد على خلق الإبداع وتطوره.

ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى حماية الملكية الفكرية ورعاية حق المؤلف والناشر وحماية مصالحهم.

تعريف الملكية الفكرية

هي كل ما ينتجه الفكر الإنساني من اختراعات وابداعات فنية من نتاج العقل الإنساني والتي تشمل براءات اختراع ومصنفات أدبية وفنية والعلامات التجارية والنماذج والرسوم الصناعية.

أنواع الملكية الفكرية

تنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما: -

الملكية الصناعية

وهي نتاج نشاط أبداعي للفرد في مجال الصناعة والتجارة وتشمل الاختراعات (البراءات) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والمصدر الجغرافي.

الملكية الفكرية الأدبية والفنية

وهي حق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية والرسائل والأبحاث العلمية والتصميمات الهندسية.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

أهم الاتفاقيات العالمية لحماية الملكية الفكرية:

معظم الدول العربية - التي كانت مشاركة في حق المؤلف العثماني الذي صدر عام 1906- أعضاء في أهم ثلاث اتفاقيات عالمية لحماية الملكية الفكرية ، وهي : اتفاقية باريس للملكية الصناعية عام 1883 ، واتفاقية برن للملكية الأدبية عام 1886 ، واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) التي وقعت في استكهولم في 14 يوليو 1967 وعدلت بتاريخ 28 سبتمبر 1979 ، وهي احدي الوكالات الستة عشر المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ، ومقرها في سويسرا ، وتدير 23 معاهدة دولية معنية بمختلف جوانب حماية الملكية الفكرية ، وتضم في عضويتها 181 دولة . وقد اعتمد المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في 20 ديسمبر من عام 1996 بعض التعديلات علي حق المؤلف، في معاهدة الويبو، لتواكب التطور العالمي وخاصة فيما يتعلق ببرامج الحاسب الآلي.

حقوق الملكية الفكرية في مصر

لقد كان القضاء المصري يحمى حقوق الملكية الفكرية وهو زاهر بالعديد من الأحكام والقرارات المنظمة لعمل الملكية الفكرية والتي تدفع الأفعال التي تشكل اعتداء على حقوق الملكية الفكرية

القانون رقم (40) لسنة 1956 بشأن العلامات التجارية

القانون رقم (8) لسنة 1959 بشأن براءات الاختراع والرسومات والنماذج الصناعية

القانون رقم (2) لسنة 1962 المعدل لقانون رقم (40) لسنة 1956 ف بشأن العلامات التجارية.

القانون رقم (9) لسنة 1968 بشأن حماية حق المؤلف واختصاص وزارة الإعلام والثقافة بهذا المجال

القانون رقم (76) لسنة 1972 بشأن المطبوعات

القانون رقم (7) لسنة 1984 بشأن إيداع المصنفات التي تعد للنشر

كما صدرت العديد من القرارات المنظمة لنشاط الملكية الفكرية وهي: -

القانون رقم 82 لسنة 2002 بإصدار قانون حقوق الملكية الفكرية

الملكية الفكرية والبحث العلمي

دواعي وضع سياسات ملكية فكرية للمؤسسات العلمية والبحثية

- ← تطوير اداء المؤسسات العلمية وذلك باستغلال وحماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة.
- ← نشر وتسويق حقوق الملكية الفكرية بما يحقق اقصى درجات الفائدة.
- ← تسهيل انتقال التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية الى القطاع الصناعي.
- ← تحفيز الباحثين والعاملين في المؤسسات العلمية والبحثية لتقديم وتنفيذ الأفكار والمشاريع الإبداعية.
- ← وضع الية للإجراءات والأسس التي يجب اتباعها لغايات تسجيل وبيع وتوزيع حقوق الملكية الفكرية.

الأهداف المرجوة من وضع سياسات الملكية الفكرية للمؤسسات العلمية والبحثية

- ← خلق بيئة مناسبة تساعد على حفز الابداع وتشجيع الاختراع، ودعم كافة الجهود التي تؤدي بالنتيجة لخلق حقوق الملكية الفكرية.
- ← التأكد من أن كافة الاختراعات والأعمال الإبداعية الناجمة عن نشاطات المؤسسة العلمية تحظى بالحماية اللازمة.
- ← توفير إطار مؤسسي يشتمل على الإجراءات والتعليمات والنماذج الخاصة التي يتم اتباعها واستخدامها للإفصاح عن اية حقوق للملكية الفكرية.
- ← تفعيل منظومة خاصة للحقوق والواجبات العائدة للمؤسسة العلمية وللعاملين فيها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية.
- ← وضع نظام يساعد ويدعم وجود بنية تحتية تسهل عمليات تسويق ونقل التكنولوجيا من المؤسسات العلمية والبحثية الى الجهات المستفيدة.
- ← وضع دليل واجراءات لعمليات الافصاح عن أي حقوق للملكية الفكرية الناجمة عن نشاطات المؤسسات العلمية والبحثية وطريقة حماية هذه الحقوق وتسويقها.
- ← زيادة عدد البراءات المسجلة.

- زيادة العائدات المادية وتحسين وضع المؤسسات العلمية والبحثية المالي وزيادة دخل الباحثين المتميزين.
- زيادة اقبال المؤهلين علميا وفنيا على قطاع البحث العلمي كأحد القطاعات ذات المردود المادي الجيد.
- تقوية العلاقة بين المؤسسات العلمية والبحثية والقطاع الصناعي.
- الدخول في مشاريع مشتركة مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الإقليمية والدولية على اسس واضحة.

العلاقة بين الملكية الفكرية والبحث العلمي

- تعتبر الملكية الفكرية جزءا لا يتجزأ من البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي.
- توفر الملكية الفكرية الحماية المطلوبة لمنتجات المؤسسات البحثية والباحثين وتكون محفزة لهم.
- تمكن حقوق الملكية الفكرية المؤسسات البحثية والعلمية والباحثين من الحصول على دخل محترم من خلال استثمار نتائج ابحاثهم في الصناعة.
- تسهل وتنظم حقوق الملكية الفكرية انتقال التكنولوجيا بين المؤسسات العلمية والدول بسهولة.
- تسهل حقوق الملكية الفكرية ايجاد وتقوية الروابط بين المؤسسات البحثية والقطاع الصناعي.
- توفر الملكية الفكرية حافزا للباحثين والمؤسسات البحثية على الابداع والاختراع .

جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية في مصر وأسباب انتشارها

- جرائم الملكية الفكرية هي: اعتداء على المصنفات التي يحددها القانون.
- حدد القانون في مصر رقم 82 (عام) 2552 لحماية حقوق الملكية الفكرية على تحديد المقصود بالمصنفات وغيرها من عناصر الملكية الفكرية وهي:
- الكتب والكتيبات والمقالات والنشرات، وغيرها من المصنفات المكتوبة.
- برامج الحاسب الآلي.
- قواعد البيانات سواء كانت مسموعة أو مقروءة من الحاسب الآلي وغيره.
- المحاضرات والخطب والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة.
- المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية والتمثيل الصامت.
- المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها.
- المصنفات السمعية والبصرية.

- مصنفات العمارة.
- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان والنحت والطباعة علي الحجر والأقمشة.
- المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها.
- مصنفات الفن التطبيقي والتشكيلي.
- الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو التصميمات المعمارية.

العقوبات المقررة لجرائم الملكية الفكرية

الحبس أو الغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين

العقوبة غير المشددة:

أورد المشرع في قانون الملكية الفكرية عقوبة موحدة لكل الجرائم التي تضمنها وهي:
عقوبة الحبس بحد أدنى شهر.

غرامة بحد أدنى خمسة آلاف جنيه، و بحد أقصى عشرة آلاف جنيه.

الغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه.

المصادرة:

نص القانون على عقوبة المصادرة الوجوبية للنسخ المخالفة لقانون الملكية الفكرية، حيث تنص المادة 181 علي أن المحكمة تقضي بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها، ويجوز للمحكمة أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه مدة لا تزيد علي ستة أشهر، ويكون الغلق وجوبيا في حالة العودة في الجرائم.
كما تقضي المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

صور الجرائم التي تقع على الملكية الفكرية وتستوجب الأحكام السابقة:

- جريمة البيع أو التأجير لمصنف دون إذن صاحبه: يعاقب كل من يبيع أو يؤجر مصنفا أو تسجيلا صوتيا أو تسجيلا صوتيا أو برنامجا إذاعيا محميا طبقا لأحكام هذا القانون أو طرحه للتداول بأية صورة بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

- ◀ جريمة تقليد مصنف محمي: يعاقب القانون كل من يقوم بتقليد مصنف من المصنفات التي يحميها قانون الملكية الفكرية، كذلك يعاقب من يقوم بالتعامل بالبيع أو بالشراء لمثل هذه المصنفات المقلدة، كذلك تمتد العقوبة على المصنفات الأجنبية المنشورة خارج بلادها.
- ◀ جريمة النشر عن طريق شبكة المعلومات بدون إذن صاحب المصنف:
- ◀ تقع تلك الجريمة على من يقوم بنشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبعا
- ◀ لأحكام هذا القانون عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الإنترنت أو شبكة المعلومات أو شبكة الاتصالات أو غيرها من الوسائل بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب حق المجاور.
- ◀ جرائم تتعلق بالحماية التقنية لحق المؤلف: أصبح كثير من المؤلفين يلجؤون إلى وسائل فنية لحماية حقوقهم، فيلجأ المخالفون إلى وسائل أخرى مضادة للتغلب على تلك الحماية، وقد أدرك كبير من المشرعين أهمية تجريم وسائل التغلب على الحماية التقنية التي يحمي بها المؤلف مصنفة، أصبحت التشريعات تخطو خطوة واسعة في منع جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية، فلم تعد تكتفي بالعقاب على أفعال الاعتداء عليها عند وقوعها ولكن بالوقاية من وقوع تلك الأفعال، ومن مظاهر هذه الوقاية:
- ◀ جريمة تصنيع أو تجميع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأخير لجهاز أو وسيلة للتحايل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف لحماية حقوقه كأجهزة فك التشفير للتغلب على حماية المصنف مثال (ما يحدث أن يحمي مؤلف برامج الكمبيوتر مصنفة عن طريق وضع وسائل حماية له تحول دون نسخة أو تقليده) غير أن القانون لا يعاقب إلا من يتوافر لديه قصد البيع أو التأجير لهذه الأجهزة أو الوسائل، ولكن يعاقب القانون بنص آخر من يقوم بتعطيل هذه الحماية التقنية التي أعدها المؤلف.
- ◀ جريمة تعطيل وسائل الحماية للمؤلف: يعاقب القانون من يعتدي علي حق من حقوق المؤلف سواء أكانت حقوقا مادية أم حقوقا أدبية (معنوية) فالمؤلف له حق أدبي (معنوي) في نسبة المصنف له، ومن يقوم بنسبة مصنف له دون وجه حق يعتدي على هذا الجانب الأدبي (المعنوي) لحق المؤلف، ويدخل ضمن الجانب الأدبي لحق المؤلف إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة. الحق الأدبي (المعنوي) للمؤلف هو حق أبدي والذي لا يقبل التقادم أو التنازل عنه ويعاقب القانون من يقوم بنشر مصنف دون وجه حق إضرارا بالحقوق المادية لصاحب المصنف.

إباحة جرائم الاعتداء علي حق المؤلف:

يتضمن قانون حماية الملكية الفكرية (مادة) 191 حالات يتحقق فيها مخالفة لحق المؤلف ومع ذلك فإن الجريمة لا تقوم لسبب قدرة المشرع أنه من المناسب إباحة هذا الفعل، وقد حصرها في الحالات التالية:

أولا: أداء لمصنف في اجتماعات داخل إطار عائلي أو لطلاب داخل منشأة تعليمية مادام ذلك يتم بدون تحصيل مقابل مالي مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: عمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي المحصن وبشرط ألا يحتل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضررا غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف.

ثالثا: عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب الآلي بمعرفة الحائز الشرعي له لغرض الحفظ أو الإحلال عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم صلاحيتها للاستخدام، ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المقتبسة بمجرد زوال سند الحائز وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط الاقتباس من البرنامج.

رابعا: عمل دراسات تحليلية للمصنف أو مقتضبات أو مقتبسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الإعلام

خامسا: النسخ من مصنفات محمية وذلك للاستعمال في إجراءات قضائية أو إدارية في حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات مع ذكر المصدر واسم المؤلف.

سادسا: نسخ أجزاء قصيرة من مصنف في صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيليا سمعيا أو بصريا وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح، وبشرط أن يكون النسخ في الحدود المعقولة وألا يتجاوز الغرض منه، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على مغل النسخ كلما كان ذلك ممكنا عملا.

سابعا: نسخ مقال أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف إذا كان ذلك ضروريا لأغراض التدريس منشآت تعليمية وذلك بالشرطين الآتيين:

- أن يكون النسخ لمرة واحدة في أوقات منفصلة غير متصلة.
- أن يشار إلي اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة.

ثامنا: تصوير نسخه وحيدة من المصنف بواسطة دار الوثائق او المحفوظات ا وبواسطة المكتبات التي تستهدف الربح، بصوره مباشرة او غير مباشرة، وذلك في الحالتين الآتيتين:

- ان يكون النسخ لمقاله منشورة او مصنف قصير او مستخرج من مصنف، إذا كان الغرض من النسخ تلبية طلب شخصي طبيعي لاستخدامها في دراسة او بحث على ان يتم ذلك لمره واحده او على فترات متفاوتة .
- ان يكون بهدف المحافظة على النسخة الأصلية او لتحل النسخة محل نسخه فقدت او تلفت او أصبحت غير صالحة للاستخدام ويستحيل الحصول على بديل لها بشروط معقوله.
- ◀ تاسعا: النسخ المؤقت للمصنف الذي يتم تبعا او اثناء البث الرقمي له او اثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقميا وفي إطار التشغيل العادي للأداء المستخدم ممن له الحق في ذلك.

الاجراءات الرسمية المعلنة والمفعلة والتي يتم اتباعها في كلية الصيدلة للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية والتأليف والنشر

تنتهج الجامعة والكليّة نهجا واضحا لنشر ثقافة الوعي بحماية حقوق الملكية الفكرية وأخلاقيات المهنة لكونهما رافدان هامين للحفاظ على القيم الجامعية وذلك كما يلي:

- ◀ تتبع الكلية أحكام الملكية الفكرية وحقوق النشر المنصوص عليها في القوانين المصرية، حيث تحرص الكلية على إرسال نسخ من قانون الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002 لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة حتى يتسنى لهم مراجعة أيا من بنوده عند حاجتهم لذلك.
- ◀ قامت الجامعة بإنشاء مكتب للملكية الفكرية يستهدف خدمة السادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، والطلاب في كل ما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر كما يدعم المكتب فكرة الابتكار والاختراع وتشجيع الاستفادة واستخدام حقوق الملكية الفكرية لدى كلا من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- ◀ قام مكتب الملكية الفكرية بالجامعة بإعداد وثيقة لحماية الملكية الفكرية لتكون مرجعية حاكمة للأداء، يتم الاحتكام لها عند الاختلاف، وقد روعي في إعداد الوثيقة أن تبني على أسس راسخة تستمد قوتها من قوة حماية قانون حقوق الملكية الفكرية والقيم الإنسانية، وأن تحقق التوازن بين سهولة التداول ودقة البناء.
- ◀ قامت الكلية بتشكيل لجنة للملكية الفكرية تقوم على متابعة إجراءات الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية كمتابعة وضع المراجع العلمية بالكتب الدراسية ومتابعة تسجيل الكتب الجامعية بدار الكتب برقم إيداع لكل كتاب لحفظ حقوق الملكية الفكرية للجامعة.
- ◀ كما تتميز الكلية بوجود لجنة أخلاقيات البحوث.

<http://msa.edu.eg/msauniversity/pharmacy-ethics-committee>

وقد تم اعتماد هذه اللجنة محليا من قبل الشبكة المصرية للجان أخلاقيات البحث العلمي ودوليا من المكتب الأمريكي لحماية البحوث لمدة ثلاث سنوات تنتهي في مارس 2019. وعليه يقوم أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة منذ اعتماد اللجنة بالتقدم للجنة أخلاقيات البحوث للحصول على

الموافقة على إجراء الأبحاث العلمية الخاصة بهم بعد مراجعتها من قبل اللجنة والتأكد من عدم وجود أي تعارض مع معايير ومتطلبات اخلاقيات البحث العلمي. كذلك تقوم اللجنة باعتماد مشاريع التخرج لطلاب المرحلة الجامعية حيث تلعب دورا فعالا في إرساء أسس أخلاقيات البحث العلمي والسلامة المهنية بالكلية لتخريج دفعات من الطلاب لديهم وعى تام وثقافة شاملة بأخلاقيات البحوث.

◀ تحظر الكلية استخدام برامج الحاسوب غير المرخصة على أجهزة الحاسب الآلي داخلها وعليه يتم شراء البرامج الأصلية مباشرة من المورد كما هو مثبت من فواتير الشراء وتراخيص الاستخدام والتجديد.

◀ كما لا يسمح بنسخ أي مصنفات فنية أو أدبية سواء كانت كتب مرجعية أو كتب طلابية أو أقراص مدمجة بما يشكل تعد على حقوق الملكية الفكرية وفقا لبند انتهاك الملكية الفكرية في القانون المصري. وإيماننا من الكلية بإرساء نشر ثقافة النزاهة الأكاديمية عند الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وضعت الكلية سياسة تطبق على كل المقررات الدراسية مفادها الاتي:

- إلزام عضو هيئة التدريس بوضع المراجع المستخدمة في إعداد المادة العلمية في نهاية الكتاب الجامعي وفي توصيف المقرر وكذلك في المحاضرات
- إلزام الطالب أثناء القيام بأي فرض من الفروض الدراسية بإدراج المراجع العلمية التي استخدمها وألا يعتمد على انتحال أفكار وأعمال الآخرين. ولتأكيد ذلك خصصت الكلية درجات على كتابة المراجع داخل الأبحاث والفروض الدراسية ووفرت لجميع الطلاب برنامج Turnitin وألزامت كل طالب بتقديم تقرير عن "تحديد نسب النقل والانتحال" عند تسليم الفرض الدراسي أو رسالة مشروع التخرج

◀ وضع إرشادات وضوابط بلغة سهلة وتعليقها في أماكن واضحة داخل المكتبة للمتريدين عليها للاستفادة من الخدمات المكتبية وذلك لمراعاة التزامهم بالضوابط المنصوص عليها في قانون الملكية الفكرية وتحظر الكلية وجود كتب بالمكتبة دون أرقام إيداع دولية كما تحظر المكتبة تصوير أكثر من 10% من مجمل أي كتاب او مرجع دراسي مسجل أو مجلات علمية أو أقراص مدمجة وتقتصر الاستفادة من هذه الوسائل إما داخل المكتبة أو عن طريق الاستعارة المقننة.

أسئلة متكررة عن البراءات

ما هي البراءة؟

البراءة حق استثنائي يمنح نظير اختراع يكون منتجاً أو عملية تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما أو تقدم حلاً تقنياً جديداً لمشكلة ما. وتكفل البراءة لمالكها حماية اختراعه. وتمنح لفترة محدودة تدوم 20 سنة على وجه العموم.

ما نوع الحماية التي توفرها البراءة؟

المراد بالحماية بموجب البراءة أن الاختراع لا يمكن صنعه أو الانتفاع به أو توزيعه أو بيعه لأغراض تجارية دون موافقة مالك البراءة. ويجري إنفاذ الحقوق في البراءة عادة أمام المحاكم التي لها صلاحية وقف التعدي على البراءات في معظم الأنظمة. ويمكن للمحاكم أن تعلن بطلان البراءة أيضاً بناء على طعن كسبه الغير.

ما هي حقوق مالك البراءة؟

لمالك البراءة الحق في تقرير من الذي يجوز له أو لا يجوز له الانتفاع بالاختراع المشمول بالبراءة خلال مدة حماية الاختراع. ويجوز لمالك البراءة التصريح للغير أو الترخيص له بالانتفاع بالاختراع وفقاً لشروط متفق عليها. ويجوز لمالك البراءة أيضاً بيع حقه في الاختراع لشخص آخر يصبح بذلك مالك البراءة الجديد. وعند انقضاء مدة البراءة، تنتهي الحماية ويؤول الاختراع إلى الملك العام. وهذا يعني أن مالك البراءة لم يعد يتمتع بالحقوق الاستثنائية في الاختراع الذي يصبح في متناول الغير لاستغلاله في التجارة.

لماذا تعد البراءات ضرورية؟

للبراءات دور حافز للأفراد بالاعتراف بإبداعهم ومكافأتهم مالياً لاختراعاتهم التي يمكن تسويقها. وتشجع تلك الحوافز على الابتكار الذي يضمن تحسن نوعية الحياة البشرية باستمرار.

ما هو دور البراءات في الحياة اليومية؟

في الواقع، تسربت الاختراعات المشمولة بالبراءات إلى كل نواحي الحياة البشرية وامتدت من الإضاءة الكهربائية (مالك البراءات شركة إديسون وسوان) والبلاستيك (مالك البراءات بيكلاند) إلى أقلام الحبر الجاف (مالك البراءات بيرو) وأجهزة الحاسوب (مالك البراءات شركة إنتال مثلا).

ويلتزم جميع مالكي البراءات بالكشف عن المعلومات المتعلقة باختراعاتهم للجمهور من أجل إثراء مجموعة المعارف التقنية في العالم مقابل الحماية الممنوحة بموجب البراءة. وتؤدي تلك المجموعة من المعارف العامة المتزايدة بدون انقطاع إلى تشجيع مزيد من الإبداع والابتكار في مجالات أخرى. وهكذا، لا تكفي البراءات بتوفير الحماية لمالك البراءة فحسب بل تتيح معلومات قيّمة وتلهم الأجيال القادمة من الباحثين والمخترعين. كيف تمنح البراءة؟

تشمل المرحلة الأولى من إجراءات الحصول على براءة إيداع طلب براءة. ويتضمن الطلب اسم الاختراع وبيانا بمجاله التقني عامة. ومن الضروري أن يشمل الطلب خلفية الاختراع ووصفا له بلغة واضحة وتفصيل كافية لأي شخص له معرفة متوسطة في المجال كي يستعمل الاختراع أو ينفذه. وتكون تلك الأوصاف عادة مرفقة بمواد مرئية مثل الرسوم أو التصاميم أو الرسوم البيانية لوصف الاختراع بشكل أفضل. ويشمل الطلب عدة "مطالب" أيضا، أي المعلومات التي تحدد نطاق الحماية الممنوحة بموجب البراءة. ما هي أنواع الاختراعات التي يمكن حمايتها؟

من الضروري أن يفي الاختراع عامة بالشروط التالية حتى يستفيد من الحماية بالبراءة. فلا بد أن تكون له فائدة عملية وأن يبين عنصر الجدة فيه أي بعض الخصائص الجديدة غير المعروفة في مجموعة المعارف المتوافرة في مجاله التقني. ويطلق على مجموعة المعارف تلك اسم "حالة التقنية الصناعية السابقة". ويجب أن يبين الاختراع نشاطا ابتكاريا لا يمكن لأي شخص له معرفة متوسطة في المجال التقني استنتاجه. وفي الأخير، يجب أن يكون الموضوع "أهلا للبراءة" بموجب القانون. وفي العديد من البلدان، تدخل النظريات العلمية أو مناهج العلوم الرياضية أو الأصناف النباتية أو الحيوانية أو الاكتشافات المتعلقة بالمواد الطبيعية أو المناهج التجارية أو أساليب العلاج الطبي (على عكس المستلزمات الطبية) في عداد الموضوعات غير الأهل للبراءة عامة.

من يمنح البراءات؟

يمنح البراءة المكتب الوطني للبراءات أو المكتب الإقليمي الذي يعمل لصالح عدة بلدان مثل المكتب الأوروبي للبراءات والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية. وبناء على تلك الأنظمة الإقليمية، يلتزم مودع الطلب حماية الاختراع في بلد واحد أو أكثر ويبت كل بلد في منح الحماية بالبراءة في أراضيه من عدم منحها. وتنص معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تديرها الويبو على إيداع طلب دولي واحد للبراءة تكون له الآثار ذاتها المترتبة على الطلبات الوطنية المودعة في البلدان المعنية. ويجوز لمودع الطلب الذي يلتزم الحماية أن يودع طلبا واحدا ويلتزم الحماية في العدد الذي يراه مناسباً من البلدان الموقعة.

هل البراءات مفيدة للمشروعات التجارية؟

يعتقد معظم الناس أن البراءات تقترن باختراعات علمية كبيرة مثل أول مصباح كهربائي اخترعه إديسون أو تخصص شركات كبيرة تستثمر كميات هائلة من الأموال في مجال البحث والتطوير. والواقع أن قرابة 750 000 براءة تُمنح في مختلف أرجاء العالم كل سنة. ومع أن العديد منها براءات ممنوحة للاختراع ذاته في عدة بلدان، فمن الصعب تصوّر أن هذا العدد الهائل من الاختراعات العلمية يخرج إلى النور كل سنة. وتُمنح معظم البراءات لاختراعات ليست بذلك القدر من الأهمية، ومنها ما يكون مجرد تحسين يزيد من فعالية المنتج أو طريقة الصنع أو يسهّل تسويقه. وعلاوة على ذلك، فإن قوانين بعض البلدان تنص على حماية ابتكارات هي في الواقع عناصر تضاف إلى اختراعات رئيسية، تتخذ شكل نماذج منفعة ولها مدة أقصر من مدة سريان البراءات ويمكن الحصول عليها عامة بسهولة أكبر.

ومع أن الشركات لا تستحدث كلها اختراعات هي أهل للحماية بالبراءات، فمن الخطأ الاعتقاد بأن البراءات تقترن فقط بالعمليات والمنتجات الفيزيائية أو الكيميائية ولا يستفيد منها إلا الشركات الكبيرة. إذ من الممكن الحصول على براءات في أي مجال تكنولوجي من الدبابيس إلى الحواسيب. وهناك اليوم آلاف البراءات الممنوحة لمنتجات عادية جدا مثل الأقلام والزجاجات والنسيج والدراجات. (أنظر أيضا "كيف تحوّل الشركات الصغيرة والمتوسطة الاختراعات إلى أصول تدر الربح".)

كم تكلف البراءات؟

يمكن تقسيم تكاليف البراءات إلى أربعة أنواع. وأولى هذه التكاليف رسوم الطلب وغيرها من رسوم المعالجة المدفوعة لمكاتب البراءات الوطنية أو الإقليمية. وقد تختلف تلك التكاليف إلى حد كبير من بلد إلى آخر (ويمكن الحصول على معلومات عن الرسوم مباشرة من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية). وتقلّ تلك التكاليف عادة عن سائر التكاليف المذكورة أدناه. وفي المقام الثاني، هناك التكاليف المتعلقة بأتعاب وكيل البراءات الذي يساعد في تحرير طلبات البراءات. ومع أن الاستعانة بخدمات وكيل البراءات تبقى عادة خيارية (إلا إذا لم يكن الموعد يقيم في البلد وكان القانون يقتضي منه تعيين وكيل معتمد يمثله فيه)، فمن المحبّب عامة الاستعانة بمشورة قانونية عند صياغة وثيقة البراءة. وتتفاوت أتعاب وكلاء البراءات إلى حد كبير من بلد إلى آخر. وفي المقام الثالث، هناك تكاليف الترجمة. ولا يُسدّد هذا النوع من الرسوم إلا إذا كانت حماية الملكية الفكرية مطلوبة في بلدان أجنبية تكون لغتها الرسمية مختلفة عن اللغة التي أُعدّ بها الطلب وقد تكون مرتفعة ولا سيّما بالنسبة إلى طلبات البراءات التي تتسم بدرجة عالية من التقنية. وفي المقام الرابع، هناك تكلفة الحفاظ على الطلبات والبراءات بدفع رسوم منتظمة لمكتب البراءات (كل سنة أو كل خمس سنوات مثلا). ولعلّ حماية البراءات خلال مدة الحماية برمتها (التي تبلغ 20 سنة عامة) في عدة بلدان قد تكون مكلفة، لا سيّما وأن رسوم المحافظة السنوية تزيد عادة كلما زادت مدة الحماية. على أن تلك التكاليف الباهظة تقابلها فوائد كثيرة. إذ ستجد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد طلب حماية البراءات في عدة بلدان أن الخدمات المتاحة في ظل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي تديره الويبو تكفل رسوما مخفّضة وإجراءات مبسّطة إلى حد كبير.

هل من الضروري الاستعانة بوكيل للبراءات لإعداد طلب براءة وإيداعه؟

بإمكان مودعي الطلبات إعداد طلبات براءاتهم وإيداعها من غير مساعدة من وكيل البراءات. على أن من المحبّب جدا الاستعانة بخدمات وكيل البراءات عند صياغة طلب البراءة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون البلد قد يقتضي من الموعد الذي يكون محلّ إقامته العادي أو مقرّ عمله الرئيسي خارج البلد تعيين وكيل معتمد (أي أنه يقيم أو يزاول نشاطه) في البلد. ومن الممكن الحصول على معلومات عن الوكلاء المعتمدين مباشرة من مكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

كم من الوقت تستغرق عملية الحصول على براءة؟

اعتمد الوقت المستغرق للحصول على براءة على إجراءات التسجيل وعدد من العوامل الأخرى التي تختلف من بلد إلى آخر. ففي البلدان التي لا يخضع فيها طلب البراءة لفحص موضوعي، تنتهي الإجراءات فيها بسرعة (وتستغرق عادة بضعة أشهر). وفي البلدان التي يباشر فيها مكتب البراءات فحصاً موضوعياً دقيقاً للتأكد من أن الاختراع يستوفي شروط الجدة والنشاط الابتكاري وإمكانية التطبيق الصناعي لا اعتبره أهلاً للحماية بموجب البراءة، فلا بدّ أن يستغرق الإجراء منذ الإيداع حتى المنح 12 شهراً على الأقل وقد يزيد على 18 شهراً في حالات عديدة. وقد يستغرق أكثر من ذلك لا سيّما إذا كان قانون البلد ينص على إمكانية الاعتراض قبل منح البراءة أو إذا كان القانون يسمح بما يسمى بالفحص المؤجل (أي ألا تخضع البراءة للفحص إلا بناء على طلب بذلك يودع في غضون مهلة معينة من الزمن قد تطول عدة سنوات). وعلاوة على ذلك، فإن نظام الفحص المؤجل يتيح للمودع مهلة أطول ليبت في جدوى طلب براءة لاختراعه في ضوء فرص التسويق وتكاليف الحصول على براءة.

هل يُكشف عن طلبات البراءات للجمهور؟

تمنح مكاتب البراءات سندات البراءات مقابل كشف كامل عن الاختراع الذي يتم نشره فيصبح بالتالي متاحاً لعامة الجمهور. على أن النشر قد يباشر في مراحل مختلفة من الإجراءات. ولا ينشر بعض البلدان وثائق البراءات مع المطالب ووصف الاختراع إلا عند منح البراءة. وينشر البعض الآخر طلبات البراءات عامة بعد 18 شهراً من تاريخ الإيداع أو تاريخ الأولوية في حال المطالبة بها (ولمزيد من المعلومات عن إجراءات طلب البراءات في بلد بعينه، أنظر موقع مكتب الملكية الفكرية في ذلك البلد).

إذا اخترع موظف منتجاً جديداً أو طريقة صنع جديدة، فمن الذي يملك الحقوق في البراءة؟

إذا استحدث موظف اختراعاً أثناء تنفيذ عقد عمل، أي أثناء أوقات عمله في المؤسسة، فإن قوانين معظم البلدان تنص على أن الاختراع (وما يتصل به من حقوق في البراءة) يؤول إلى المؤسسة. وتفادياً لأي لبس أو نزاع محتمل، درج أرباب العمل على تضمين عقود التوظيف بنوداً خاصة بالملكية الفكرية. على أن من الجائز أن يكون للموظف حق في الحصول على مكافأة عادلة، حسب الحال، وفقاً للقانون أو عقد عمله.

هل يمكن تجديد البراءات أو تمديد فترة حمايتها؟

نص معظم قوانين البراءات الحديثة على أن تسري الحماية مدة عشرين سنة اعتباراً من تاريخ إيداع الطلب. على أن قوانين بعض البلدان تنص على إمكانية تجديد مدة الحماية أو تمديدتها في بعض المجالات، مثل المستحضرات الصيدلانية أو الأغذية، نظراً إلى ضرورة استكمال إجراءات الموافقة الإدارية قبل إنزالها الأسواق، مما يحرم مالك البراءة من إمكانية التمتع بحقه في بعض الحالات لفترة طويلة بعد منح البراءة.

ما هي الحماية المتوفرة في حال نشر طلب براءة قبل البت في منح البراءة؟

نص معظم قوانين البراءات على أن لمودع الطلب الحق في اتخاذ تدابير قانونية ضد أفعال التعدي فور نشر طلب البراءة وقبل منح سند البراءة، على أنه لا يمكنه رفع دعوى إلا بعد منح البراءة وإذا كان قادراً على إثبات أن الفعل المعني فيه تعدد على البراءة.

ما المقصود بتاريخ الأولوية؟

كثيراً ما يصادف أن يعمل عدة أشخاص في الوقت ذاته على إيجاد حلّ أو أكثر لمشكلة تقنية بعينها. على أن واحداً منهم فقط يمكنه الحصول على براءة للاختراع ذاته، وتطبق معظم البلدان نظام ما يسمى بالمودع الأول فتمنح البراءة لأول شخص يودع طلباً. ولمبدأ الأولوية فائدة كبيرة عندما يكون الهدف هو الحصول على حماية البراءة للاختراع ذاته في عدة بلدان، لأن المودع لا يضطر إلى إيداع طلبه في كل البلدان المستهدفة في الوقت ذاته. وتنص اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية على أن بإمكان مودع الطلب الذي أودع طلبه في أحد البلدان الأطراف في الاتفاقية أن يطالب بأولوية ذلك الطلب خلال فترة اثني عشر شهراً ويعتبر تاريخ إيداع ذلك الطلب الأول بمثابة "تاريخ الأولوية". وإذا طلب المودع الحماية في بلدان أعضاء أخرى (في اتفاقية باريس) خلال الأشهر الاثني عشر المذكورة، تكون لتاريخ إيداع ذلك الطلب الأول "الأولوية" على سائر الطلبات المودعة بعد ذلك التاريخ. وفي تلك الحالة، يظل المودع هو المودع الأول في البلدان الأعضاء الأخرى حتى إذا أودعت طلبات أخرى قبل تاريخ إيداع طلبه في تلك البلدان.

المراجع:

- <http://www.fsci.bu.edu.eg/fsci/index.php/directory-of-intellectual-property> <
- <http://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjnrtee84PRAhXLbRQKHW3-Cj4QFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.helwan.edu.eg%2Fpequality%2Fadella%2Fthinking.pdf&usg=AFQjCNFve4B1O1Wd1h8Mi7qfg700uqqjfg> <
- [/http://www.wipo.int/about-ip/ar](http://www.wipo.int/about-ip/ar) <
- [/http://www.egypo.gov.eg](http://www.egypo.gov.eg) <
- <http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=1301> <

INTELLECTUAL PROPERTY COMMITTEE

Structure

Head

Dr. Gina El-Feky, Ph.D.

Associate Professor of Pharmaceutics and Member of IP Office of the University.

Members

- Dr. Ahmed Fayez, Ph.D.

Lecturer of Pharmacology

- Dr. Christine Maged, Ph.D.

Lecturer of Analytical Chemistry

- L.A. Lamia Ismail

Mission

Promoting the use and application of intellectual property rights and stimulating a proper mechanism to enhance the intellectual property awareness among the faculty staff members and students.

Vision

Building a higher level of knowledge and confidence in the integrity and transparency of the IP processes.

Aim

Aims at implementing balanced, well-functioning and transparent intellectual property systems within the Faculty.

Duties

- Assess staff needs in regards to intellectual property through well designed questionnaires;
- Raise Awareness among staff and students about intellectual property rights;
- Supervise the implementation of the intellectual property policy of the university within the faculty;
- Conduct workshops for students and faculty staff about the importance of intellectual property rights and copy rights;
- Assist and meet innovators (staff and students) needs in filling patent applications;
- Work as a liaison with the University's TICO and officials at the Academy of Scientific Research and Technology for patent filling.
- Aid staff members in copy rights protection.